Lawyers
for justice
Group

محامون
من أجل العدالة
مجموعة

التقرير السنوي
2024

2024

مجموعة محامون من أجل العدالة

مقدمة

بدأت «مجموعة محامون من أجل العدالة» نشاطها القانوني والحقوقي منذ عام 2011، وذلك كمبادرة فردية نشأت وتطورت في اعقاب تزايد حالات الاعتداء على حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الوقت الذي كانت تتعرض له منظومة حقوق الانسان لاعتداءات أخذت تتسع بشكل متزايد في ظل ضعف منظومة القوانين وغياب الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

أخذت المجموعة تبلور أفكارها شيئاً فشيئاً في إطار سعيها لتنظيم عملها الحقوقي، وأطلقت على نفسها في إسم «مجموعة محامون من أجل العدالة»، وتبنت المجموعة خطابها الحقوقي الذي يدعو إلى احترام حقوق الإنسان وعدم الانتقاص منها، وشددت على ضرورة الالتزام بمعايير المحاكمة العادلة، وأن من حق كل معتقل أن يحصل على العدالة مهما كانت طبيعة التهم المنسوبة إليه. وفي هذا السياق، صدر عنها العديد من المواقف القانونية تدعو فيها أجهزة السلطة التنفيذية إلى ضرورة وقف كافة الاعتداءات التي تمارس ضد منظومة حقوق الإنسان، وفي سبيل ذلك، دعت المجموعة إلى وقف كافة أشكال الاعتقال التي لا تستند إلى أساس قانوني سليم، وعلى وجه التحديد الاعتقالات التي تمارس على خلفية ممارسة حرية الرأي والانتماء السياسي والتجمع السلمي أو تلك التي تتعارض مع حرية العمل الصحفي والعمل النقابي.

ومنذ تأسيسها، أخذت المجموعة على عاتقها مهمة رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصاً في ظل الحروب والعدوانات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، إضافة إلى الاعتداءات المستمرة في الضفة الغربية المحتلة، ونجحت المجموعة في تسليط الضوء على هذه الانتهاكات من خلال الترافع القانوني أمام المحاكم الفلسطينية لتمثيل ضحايا الانتهاكات، وتعزيز المناصرة للحقوق الفلسطينية في المحافل الدولية، كما عملت على إقامة شبكة من الناشطين الحقوقيين والقانونيين للإسهام في حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين.

هذا التقرير يسلط الضوء على دور «مجموعة محامون من أجل العدالة» في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، في الفترة الممتدة من أواخر 2023 وحتى شهر كانون الأول/ ديسمبر 2024، ويستعرض ما حققته المجموعة من إنجازات في تعزيز العدالة، وحماية حقوق المعتقلين، كما يتناول التقرير التحديات التي تواجهها المجموعة في عملها، وأبرز الإنجازات التي تم تحقيقهاخلال تلك الفترة، بالإضافة إلى أهمية التأثير الذي أحدثته المجموعة على المستوى المحلي والدولي في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني.

قائمة المحتويات

مقـــدمة 3

المحـور الأول: الأنشـطة الاسـتراتيجية لـ «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» فـي تعزيـز حقـوق الإنسـان 5

أولاً: تقديم الدعم القانوني وحماية حقوق الإنسان 7

ثانياً: تقديم الاستشارات القانونية والمتابعة القضائية: دعم لضحايا الانتهاكات وحضور القضايا الهامة 11

ثالثاً: المراقبة على إلتزام السلطة التنفيذية بتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب 15

رابعاً: الحراكات المجتمعية ومتابعتها القانونية 17

خامساً: التدخل العاجل في تشكيل نقابة موظفي القطاع العام 20

المحـور الثانـي: الإنجـازات والنتائـج: مسـيرة حقوقيـة ومهنيـة فـي مواجهـة التحديـات 23

أولاً: متابعة انتهاكات حقوق الإنسان في المدن الفلسطينية والمخيمات خلال الحرب 24

ثانياً: جهود استثنائية لحماية حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات خلال الحرب 28

المحـور الثالـث: التحريـض ضـد «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة»: التحديـات والعقبـات 29

خاتمـة 34

توصيـات 35

المحور الأول: الأنشطة الاستراتيجية لـ «مجموعة محامون من أجل العدالة» في تعزيز حقوق الإنسان

تسعى «مجموعة محامون من أجل العدالة» إلى تعزيز العدالة وحماية حقوق الإنسان، من خلال أنشطة قانونية تهدف إلى دعم سيادة القانون ومكافحة الانتهاكات ضد الأفراد، خاصة النشطاء/ات، الصحافيين/ات، والمعلمين/ات، المدافعين/ات عن حقوق الإنسان، وطلاب وطالبات الجامعات،وتقدم المجموعة الدعم القانوني للمتضررين من السياسات القمعية عبر تقديم استشارات قانونية مجانية، متابعة قضائية، وضمان محاكمات عادلة.وتتعدد الأنشطة التي تقوم بها المجموعة لتشملالتدريب ورفع الوعي بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الشراكات مع المنظمات الحقوقية المحلية والدولية.

وتقومالمجموعةبرصد وتوثيق الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة الأمنية والجهات الرسمية بحق الأفراد، حيث تقوم بجمع الأدلة والشهادات بشكل دقيق ومنهجي،ويهدف هذا العمل إلى تقديم صورة واضحة عن حجم الانتهاكات والضغط من أجل مساءلة المسؤولين عنها،وتتجاوز المجموعة رصد وتوثيق الانتهاكات إلى القيام بحملات دعم ومناصرة قوية لرفع الوعي وتسليط الضوء على تلك الانتهاكات على الصعيدين المحلي والدولي، مما يعزز الجهود الرامية إلى محاسبة المسؤولين عنها وتحقيق العدالة للضحايا.

من خلال هذه الأنشطة، تهدف «مجموعة محامون من أجل العدالة» إلى خلق بيئة قانونية تحترم حقوق الإنسان وتؤمن بالعدالة والمساواة لجميع الأفراد، خاصة في مواجهة التحديات القانونية والسياسية التي تهدد هذه الحقوق، وذلك من

خـلال:

- **أولاً: تقديم الدعم القانوني وحماية حقوق الإنسان**

تسـعى «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» إلـى تقديـم الدعـم والتمكيـن القانونـي للمتضرريـن، مـن خـلال مجموعـة مـن الأعمـال الأساسـية التـي تركـز علـى حمايـة الحقـوق الأساسـية،ويتضمن ذلـك توفيـر التمثيـل القانونـي للأفـراد أمـام النيابـة العامـة والمحاكـم الفلسـطينية، حيـث يعمـل الفريـق علـى ضمـان حصولهـم علـى محاكمـة عادلـة وفقـاً لأعلـى المعاييـر القانونيـة، كمـا تشـمل هـذه الأنشـطة توثيـق انتهـاكات حقـوق الإنسـان، رصـد الممارسـات القمعيـة، بالإضافـة إلـى تقديـم استشـارات قانونيـة شـاملة للمعتقليـن والمواطنيـن المتضرريـن.

ضمـن هـذه الأنشـطة، تركـز المجموعـة علـى توعيـة المعتقليـن بحقوقهـم القانونيـة، بـدءاً مـن لحظـة الاعتقـال وحتـى الإفـراج، لضمـان حصولهـم علـى معاملـة قانونيـة عادلـة طـوال فتـرة احتجازهـم وفـق معاييـر المحاكمـة العادلـة، وتعمـل أيضـاً علـى تدريـب الأفـراد علـى كيفيـة حمايـة حقوقهـم القانونيـة فـي مواجهـة أي ممارسـات غيـر قانونيـة أو قمعيـة.

إضافـة إلـى ذلـك، تنشـط المجموعـة فـي تعزيـز الوعـي القانونـي عبـر المجتمـع، مـن خـلال نشـر معلومـات حقوقيـة وتقديـم ورش عمـل تدريبيـة تهـدف إلـى تمكيـن الأفـراد مـن الوصـول إلـى العدالة،ويعمـل الفريـق علـى ضمـان نشـر المعرفـة القانونيـة بيـن مختلـف الفئاتممـا يعـزز قـدرة الأفـراد علـى الدفـاع عـن حقوقهـم، هـذا يتضمـن التعـاون الوثيـق وبنـاء الشـراكات مـع منظمـات حقوقيـة محليـة ودوليـة بهـدف بنـاء شـبكة مـن الدعـم القانونـي المتكامـل، وتعزيـز فعاليـة الضغـط لضمـان احتـرام الحقـوق الإنسـانية، ومـن هـذه الشـراكات التـي نجحـت «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» فـي تحقيقهـا:

الشراكة مع الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون- استقلال

فـي عـام 2023، أبرمـت «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» مذكـرة شـراكة مـع الهيئـة الأهليـة لاسـتقلال القضـاء وسـيادة القانـون – اسـتقلال،من خـلال هـذه الشـراكة، قامـت المجموعـة بتمثيـل قضايـا حقـوق الإنسـان وتقديـم المسـاعدة القانونيةاللازمـة لتلـك الحـالات مـن مدافعيـن/ات عـن حقـوق الإنسـان، نشـطاء/ات، صحافييـن/ات، معلميـن/ات، وطـلاب/ات جامعـات، وذلـك بدعـم مـن الهيئـة، حيـث قامـت الهيئـة بتقديـم الدعـم المالـي للمجموعـة مـن أجـل تقديـم الاستشـارات

القانونيــة المجانيــة للحــالات الإنســانية التــي تتعــرض للانتهــاكات، واســتطاعت المجموعــة مــن خــلال هذا الدعــم أن تقــدم 95 استشــارة قانونيــة مجانيــة للمدافعين عــن حقــوق الإنســان وغيرهــم ممــن تعرضــو لانتهــاكات مباشــرة مــن قبــل الأجهــزة التنفيذيــة للســلطة الفلســطينية أو مــن خــلال التحريــض ضدهــم عبــر وســائل التواصــل الاجتماعــي.

الشراكة مع العيادة القانونية في جامعة بيرزيت

وفــي نفــس العــام، وقعــت «مجموعــة محامــون مــن أجــل العدالــة» مذكــرة شــراكة مــع العيــادة القانونيــة فــي جامعــة بيرزيــت، وهــي شــراكة مســتمرة حتــى اليــوم. تهــدف هــذه الشــراكة إلــى تطويــر قــدرات الطــلاب فــي العيــادة القانونيــة مــن خــلال إشــراكهم فــي الأنشــطة الحقوقيــة للمجموعــة، مــا يســاعد فــي تنميــة مهاراتهم العمليــة فــي مجــال حقــوق الإنســان، كمــا شــاركت العيــادة القانونيــة مــع المجموعــة فــي إعــداد تقريــر قانونــي حــول « القــرار بقانــون رقــم 10 لســنة 2018 بشــأن الجرائــم الإلكترونيــة»، والانتهــاكات التــي يتعــرض لهــا المدافعــون عــن حقــوق الإنســان نتيجة لتطبيــق هــذا القــرار.

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

نفــذت مجموعــة «محامــون مــن أجــل العدالــة» مشــروعاً مشــتركاً مــع الاتحــاد الأوروبــي يهــدف إلــى تقديــم تقاريــر شــهرية حــول وضــع حقــوق الإنســان والحالــة القضائيــة فــي الضفــة الغربيــة المحتلة،ويشــمل هــذا المشــروع توثيــق الانتهــاكات التــي يتعــرض لهــا المدافعــون عــن حقــوق الإنســان، مثــل الاعتقــالات السياســية، وكذلــك الاعتقــالات التــي تجــري علــى خلفيــة ممارســة النشــاطات النقابيــة ، بالإضافــة إلــى اســتهداف الفئــات المهمشــةفي المجتمــع مثــل ملاحقــة النســاء ومضايقتهــن علــى خلفيــة نشــاطهن الحقوقــي. كمــا تتضمــن التقاريــر أيضــاً معلومــات شــاملة عــن الاســتدعاءات التــي تقــوم بهــا أجهــزة الأمــن بحــق الطــلاب والصحافييــن، والانتهــاكات التــي تتعــرض لهــا مؤسســات ونشــطاء المجتمــع المدنــي، إلــى جانــب حــالات المســاس بضمانــات المحاكمــة العادلــة.

يهــدف المشــروع إلــى زيــادة الوعــي الدولــي حــول هــذه الانتهــاكات مــن خــلال تقديــم بيانــات دقيقــة وموثوقــة، ممــا يعــزز المناصــرة المحليــة والدوليــة ويســهم فــي الضغــط علــى الجهــات المســؤولة للحــد مــن هــذه الانتهــاكات. بفضــل هــذه الشــراكة، تمكنــت مجموعــة «محامــون مــن أجــل العدالــة» مــن إطــلاق نــداءات عاجلــة وتفعيــل الآليــات الدوليــة لملاحقــة الانتهــاكات المرتكبــة ضــد حقــوق الإنســان، ممــا يســهم فــي تعزيــز الجهــود الراميــة إلــى توفيــر الحمايــة القانونيــة والحقوقيــة

للمدافعين عن حقوق الإنسان.

سيمّا بعد إقرار دولة فلسطين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية واتفاقية مناهضة التعذيب كجزء من منظومة القوانين المحلية، للوقوف على مدى التزام السلطات بالمعايير التي تتضمنها تلك الاتفاقيات.

الشراكة مع الممثلية السويسرية

نفذت «مجموعة محامون من أجل العدالة» مشروعاً مشتركاً مع الممثلية السويسرية في مدينة رام الله، بعنوان: "تعزيز الحقوق الرقمية: حماية حرية التعبير في فلسطين، وجاء هذا المشروع في إطار إصدار دولة فلسطين لقانون الجرائم الإلكترونية بموجب القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018، والذي يهدف إلى تنظيم الأنشطة عبر الإنترنت وملاحقة الجرائم الإلكترونية. ومع ذلك، أثار هذا التشريع مخاوف كبيرة بشأن تأثيره المحتمل على حقوق الإنسان الأساسية، وخاصة الحق في حرية التعبير، وذلك بسبب نصوصه الفضفاضة التي تفتقر إلى تعريفات واضحة، مما يتيح للسلطات فرض الرقابة على المحتوى عبر الإنترنت وفرض عقوبات قاسية على التعبيرات التي تعتبر انتقادية للسلطة، بالإضافة للتضييق على نطاق ممارسة الحقوق الدستورية المكفولة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني.

وفي هذا السياق، شكلت المجموعة لجنة استشارية لمراجعة القرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 تضمن مؤسسات ونشطات من المجتمع المدني والتي تبنت موقفاًيرفض استغلال القانون المذكور لتقييد حرية الرأي والتعبيروبذات الوقت اكدّت على أهمية مراجعة القانون وتبني اقتراحات ومواقف تلائم بين الحاجة لإقرار قانون يكافح الجرائم الالكترونية ويصون بذات الوقت الحقوق والحريات الأساسية، ورفضأي مواد قانونية يمكن أن تُستخدم للحد من حرية التعبير أو قمعها. كما أبدت اللجنة العديد من الاقتراحات والملاحظات التي تحد من استخدام استغلال القانون ضد المعارضين/ات السياسيين/ات والنشطاء/ات النقابيين/ات وكذلك الصحفيين/ات، خاصةً عندما يتم استخدام هذه القوانين ضد المدافعين/ات عن حقوق الإنسان. هذا مع التأكيد على أنالقرار بقانون رقم 10 لسنة 2018 قد حّل محل القرار بقانون رقم 16 لسنة 2017 بعد الانتقادات الواسعة التي طالته، والذي تجاهل الملاحظات التي أبدتها مؤسسات المجتمع المدني في حينه، وتكرر إصدار القانون رقم 10 لعام 2018 النافذ دون إدخال تعديلات جوهرية على القانون الملغي.

كما أكدت المجموعة أن هدف مشروعها هو معالجة أوجه القصور في هذا القانون وتطبيقه، بحيث يتم مراقبة وتوثيق الانتهاكات الناتجة عن هذا

القانـون، وتقديـم تقريـر شـامل يسـاهم فـي تحسـينه، بـدلاً مـن مجـرد الاعتـراض علـى ولايـة السـلطة الفلسـطينية،وهذا المشـروع يهـدف إلـى احتـرام إطـار حقـوق الإنسـان، وتقييـد التوسّـع فـي تجريـم الأفعـال المشـروعة فـي إطـار ممارسـة حريـة الـرأي والتعبيـر بمـا تضمنـه مـن مصطلحـات موسـعّةتحترم حقـوق الإنسـان وحرياتـه الأساسـية.

ومؤخـراً، اسـتجابةً لهـذه المخـاوف المسـتمرة، اتخـذت الحكومـة الفلسـطينية خطـوة مهمـة مـن خـلال تشـكيل لجنـة خاصـة فـي جلسـة مجلـس الـوزراء فـي 23 نيسـان/ أبريـل 2024. هـذه اللجنـة، التـي يرأسـها وزيـر العـدل وتضـم ممثليـن مـن القطاعـات الحكوميـة والمجتمـع المدنـي، تـم تكليفهـا بمراجعـة المرسـوم بقانـون رقـم 10 لسـنة 2018.واقترحـت المجموعـة مشـروعاً لإنشـاء "لجنـة ظـل»، سـتواصل هـذه اللجنـة العمـل بالتعـاون مـع اللجنةالوزاريـة الحكوميـة، وتُقـدم منظوراً مسـتقلاً للمجتمـع المدنـي يثـري مـداولات اللجنـة الرسـمية، وسـتقوم لجنـة الظـل بتقديـم تحليـلات الخبـراء وتوصيـات السياسـات وأوراق المواقـف المسـتقلة، والتـي سـيتم مشـاركتها مـع الحكومـة الفلسـطينية لدعـم عمليـة المراجعـة الخاصـة بهـا. لتحقيق هـذا الهـدف، عقـدت المجموعـة اجتماعـاً مـع وزيـر العـدل المكلـف مـن قبـل مجلـس الـوزراء برئاسـة اللجنـة الوزاريـة، كمـا تـم تقديـم أوراق الموقـف إلـى الجهـة الداعمة للمشـروع المذكـور للحصـول علـى ردود افعالتتناسـب مـع التوصيـات المقترحـة.

مـن خـلال هـذه الشـراكة، تسـعى المجموعـة إلـى ضمـان أن تشـريعات الجرائـم الإلكترونيـة تتماشـى مـع المعاييـر الدوليـة لحقـوق الإنسـان، وتحقيـق تـوازن بيـن مكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة وحمايـة الحريـات الأساسـية، لضمـان أن تظـل فلسـطين ملتزمـة بالقيـم الأساسـية لحقـوق الإنسـان التـي تكفلهـا المواثيـق والاتفاقيـات الدوليـة.

تابعـت «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» (47) حالـة اعتقـال علـى خلفيـة تطبيق القـرار بقانـون رقـم 10 لسـنة 2018 بشـأن الجرائـم الإلكترونيـة، الـذي ينتهـك الحـق فـي حريـة الـرأي والتعبيـر، وقـد تعـرض العديـد مـن الأشـخاص لهـذه الانتهـاكات، مـن بينهـم مدافعـون/ات عـن حقـوق الإنسـان، صحافيـون/ات، معلمـون/ات، طلاب/ طالبـات جامعـات ونشـطاء نقابيـون. قامـت المجموعـة بمتابعـة هـذه القضايـا القانونيـة وتقديـم الدعـم الـلازم للمتضرريـن لضمـان حقوقهـم وحرياتهـم، والعمل

على تقديم التمثيل القانوني في محاكمات هؤلاء الأفراد.

- **ثانياً: تقديم الاستشارات القانونية والمتابعة القضائية: دعم لضحايا الانتهاكات وحضور القضايا الهامة**

تلتزم «مجموعة محامون من أجل العدالة» بتقديم استشارات قانونية مجانية للأفراد الذين يتعرضون لانتهاكات حقوقهم، مباشرةً مع ضحايا الانتهاكات أو من خلال ذويهم،ويعمل الفريق القانوني في المجموعة على توجيه الأهل إلى المسار القانوني الصحيح، وتوضيح حقوقهم والخطوات الضرورية لمساندة ذويهم، خاصة في حالات احتجازهم في مراكز التوقيف في ظل الحرمان من التمثيل المبكر.إضافة إلى ذلك، تواصل المجموعة متابعة القضايا القضائية الهامة بدقة، كجزء من مراقبتها المستمرة لتحقيق العدال، من أبرز هذه القضايا قضية اغتيال الناشط السياسي نزار بنات، وكذلك قضية قتل المواطنة «ش. ب» برصاص ضابط أمن، حيث تولي المجموعة اهتماماً كبيراً بحضور كافة جلسات المحاكمة المرتبطة بها، التي لا تزال مستمرة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، كما تواصل المجموعة متابعة قضايا أخرى ذات أهمية بارزة، مثل قضية ملاحقة نشطاء ضد شركات الاتصالات، سعيًا لتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد في مواجهة الانتهاكات بحقهم.

وبالإضافة إلى الاستشارات القانونية التي تقدمها «مجموعة محامون من أجل العدالة» ضمن شراكتها مع الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون- استقلال، تقدم المجموعة ما بين 10 إلى 12 استشارة قانونية

شهرياً، تشمل هذه الاستشارات قضايا حقوقية حساسة مثل حالات الاعتقال السياسي بسبب حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، والإجراءات التعسفية ضد المشاركة في الأنشطة النقابية والعمل النقابي، كما تركز الاستشارات على ملاحقة الصحفيين نتيجة ممارستهم لعملهم، ملاحقة طلبة الجامعات بسبب نشاطاتهم النقابية، وانتهاك حقوق المعلمين بسبب مشاركتهم في الأنشطة النقابية. إضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية للأفراد الذين يتعرضون للتمييز بسبب الإعاقة. ومن تلك الحالات:

- قضية [ح. خ]: الذي يعاني من إعاقة بصرية جزئية، تقدم لوظيفة أستاذ مدرسة لدى وزارة التربية والتعليم في /آذار مارس 2024، وبعد اجتيازه الامتحان الكتابي بنجاح، تمت دعوته للمقابلة الشخصية في تموز/ يوليو 2024. ومع ذلك، بعد علم اللجنة بإعاقته، تم وضع علامة على ملفه تُفيد بعدم صلاحيته للعمل، مما أدى إلى حرمانه من المقابلة الثانية دون إبلاغه بالسبب،وعلى الرغم من تقديم خمايسة كافة الأوراق والفحوصات الطبية التي تثبت حالته، تم إدراج الإعاقة في سجلاته بنسبة 90% بشكل غير دقيق، وفي أغسطس/ آب 2024، تم إعلامه بأن الوزارة لا تعين الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، مما يشكل تمييزاًصريحاً.

«مجموعة محامون من أجل العدالة» قدمت له الاستشارة القانونية، حيث تم إفهامه بحقوقه القانونية للطعن في القرار أمام المحكمة الإدارية، وتبين أن القرار يخالف القانون الأساسي الفلسطيني وقانون حقوق المعوقين لعام 1999، الذي يحظر التمييز ضد ذوي الإعاقة،وتوجيه الأستاذ خ للطعن في القرار لضمان حصوله على حقوقه وحمايته من التمييز.

التمثيل القانوني والمتابعة القضائية

بالإضافة إلى الاستشارات القانونية التي تقدمها «مجموعة محامون من أجل العدالة»، تتولى المجموعة التمثيل القانوني للأفراد الذين تم اعتقالهم على خلفية حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وأيضاً للأشخاص الذين يتعرضون للاعتقال نتيجة مشاركتهم في الأنشطة النقابية أو المهنية،ويتولى الفريق القانوني في المجموعة متابعة هذه القضايا أمام المحاكم والنيابات، بهدف ضمان تطبيق العدالة وحماية حقوق الأفراد في مواجهة التهم الموجهة لهم أو الإجراءات التعسفية.

تسعى المجموعة إلى تقديم تمثيل قانوني قوي أمام السلطات القضائية، مع التركيز على ضمان المحاكمة العادلة وتطبيق المعايير القانونية الدولية في محاكمة موكلينها،وهذا يشمل حضور جلسات المحاكمة، تقديم الدفاع عن المتهمين، والعمل على تحقيق إطلاق سراحهم إذا كانت التهم مبنية على

أسس قانونية غير سليمة، بالإضافة لتفعيل آليات التقاضي الاستراتيجي للحد من انتهاك حقوق المعتقلين سيّما فيما يتصل بالتمثيل المبكر الذي يحرم منه المعتقلين.وتركز المجموعة بشكل خاص على ضمان عدم تعرض المعتقلين للاعتداءات الجسدية أو التعذيب أثناء احتجازهم، وتحرص على تقديم الدفاع القانوني لضمان معاملة هؤلاء الأفراد بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك حضور جلسات المحاكمة، متابعة الإجراءات القانونية، والعمل على ضمان عدم تعرضهم لأي ممارسات غير قانونية أو انتهاك لحقوقهم الأساسية، من خلال هذا التمثيل، تسعى «مجموعة محامون من أجل العدالة» إلى توفير الحماية القانونية اللازمة والضغط من أجل إطلاق سراحهم إذا كانت التهم الموجهة إليهم غير مبررة، مما يعكس التزام المجموعة الراسخ في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

وتحرص المجموعة في إطار تقديم الدعم والتمثيل القانوني أيضاً، الاستمرار في الرقابة على إجراءات التقاضي وضمان حصول الموكلين على ضمانات المحاكمة العادلة، حيث تابعت المجموعة خلال عام 2024 عشرات القضايا أمام النيابات والمحاكم الفلسطينية والتي تتصل في مجملها بقمع الحقوق الدستورية.

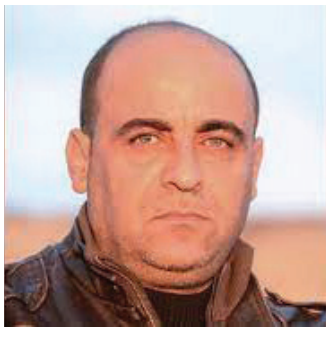

متابعة المجموعة لجلسات المتهمين في اغتيال الناشط السياسي نزار بنات

تتابع «مجموعة محامون من أجل العدالة» باستمرار إجراءات المحاكمة في قضية قتل الناشط السياسي والحقوقي نزار بنات، التي بدأت أولى جلساتها بتاريخ 7 أيلول/ سبتمبر 2021، وما زالت مستمرة حتى اليوم، وقد عقدت جلسة أخرى للمحاكمة في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وتم تأجيلها لاستكمال بينة وكيل الدفاع عن المتهمين،وقد تقرر تأجيل الجلسة التالية إلى 1 كانون الأول/ ديسمبر 2024، بسبب الأحداث التي شهدتها مدينة طولكرم من اجتياح قوات الاحتلال للمدينة، مما منع المحامي من الوصول إلى المحكمة المنعقدة في رام الله. ومن ثم توالى تأجيل الجلسات إدارياًحتى 6 نيسان/ أبريل 2025.

تأجيلات مستمرة ومطالبات بالعدالة- تشير المجموعة إلى أن الإجراءات القضائية في هذه القضية قد استغرقت أكثر من ثلاث سنوات ونصف وما تزال في مرحلة تقديم البينة الدفاعية، كما تكررت التأجيلات خلال أكثر من خمس جلسات لإحضار أحد شهود الدفاع عن المتهمين. وفي هذا السياق، تؤكد «مجموعة محامون من أجل العدالة» على ضرورة احترام ضمانات المحاكمة العادلة، وعلى أهمية سرعة الفصل في القضايا الجزائية لضمان تحقيق العدالة

والمساءلة، وتهيب المجموعة بالقضاء الفلسطيني أن يواصل عمله بشكل حازم من أجل الوصول إلى العدالة المنشودة في هذه القضية التي تمس مبادئ وقيم العدالة وسيادة القانون، سيّما وانها قضية رأي عام، وتؤثر بشكل كبير في ثقة المواطنين في النظام القضائي الفلسطيني.

متابعة المجموعة لقضية قتل ش. ب

تتابع «مجموعة محامون من أجل العدالة» قضية قتل الشابة «ش. ب»، التي تعرضت للقتل يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، على يد ضابط في جهاز المخابرات العامة،وتم القبض على الضابط المتهم وتوقيفه، ومن ثم عُرض على المحكمة العسكرية، حيث بدأت إجراءات المحاكمة،ومعظم الجلسات التي تم عقدها تضمنت تقديم النيابة العامة العسكرية لبيناتها وشهادات شهود الادعاء العام فيما يتعلق بالجريمة.

التأجيلات واستمرار المحاكمة- تم عقد آخر جلسة للمحاكمة بتاريخ 10 شباط/ فبراير 2025، وتم تأجيلها إلى 2 آذار/ مارس 2025،وتؤكد المجموعة على أهمية تسريع إجراءات المحاكمة في هذا النوع من القضايا، كونها تتعلق بحياة المواطنين، لضمان تحقيق العدالة والردع لكل من يسعى لارتكاب جرائم أو الإفلات من العقاب، ويجدد الفريق القانوني في «مجموعة محامون من أجل العدالة» دعمه لأسر الضحايا والمجتمع الفلسطيني، مؤكداً على ضرورة محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن هذه الجرائم، مهما كانت مواقعهم أو

سلطاتهم.

- **ثالثاً: المراقبة على إلتزام السلطة التنفيذية بتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب**

تنظر «مجموعة محامون من أجل العدالة» باهتمام كبير إلى انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية مناهضة التعذيب في عام 2023، حيث اعتُبرت هذه الاتفاقية جزءاً من المنظومة القانونية الفلسطينية بعد صدور القرار بقانون رقم25 لسنة 2023 من رئيس السلطة التنفيذية، ونشره في الجريدة الرسمية. وعلى الرغم من هذه الخطوة المهمة، فإن متابعة الحالة الفلسطينية تثير تساؤلات حول مدى جدية السلطة التنفيذية في الالتزام الفعلي بمضمون هذه الاتفاقية، وهو ما يعكسه الواقع على الأرض.

وتعتبر اتفاقية مناهضة التعذيب بمثابة تكملة لما ينص عليه القانون الأساسي الفلسطيني، الذي يجرّم التعذيب بشكل واضح في عدة نصوص، ويشدد على حرمة هذا الفعل في جميع التشريعات الفلسطينية النافذة، بما في ذلك القوانين الجزائية،ومع ذلك، يُلاحظ أن التعذيب و/ أو سوء المعاملة في السجون ومراكز التوقيف التابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية لا يزال يُمارس في العديد من الحالات، سواء المعلن عنها أو تلك التي تبقى طيّ الكتمان تحت وطأة التهديدات التي يتعرض لها الضحايا،وشهد عام 2024 عودة ملحوظة لاستخدام أسلوب التعذيب وسوء المعاملة بشقيه الجسدي والنفسي في مراكز التوقيف الفلسطينية، حيث تم رصد (83) حالة تم توثيق تعرضها للتعذيب دون الإعلان عنها بشكل علني، وذلك خشية من استمرار الملاحقات الأمنية ضد المعتقلين. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى النظر في الأسباب التي تؤدي إلى استمرار هذا النهج، في وقت كان من المتوقع فيه أن تشكل اتفاقية مناهضة التعذيب

أداة رئيسية للحد من هذه الممارسات.

من أهم الأسباب التي تحول دون الحد من التعذيب في مركز التوقيف في مراكز التوقيف التابعة لأجهزة السلطة التنفيذيةهو غياب المساءلة، حيث يعاني الضحايا من تجاهل الجهات القضائية الرسمية لشكاوى التعذيب، وعدم التعامل بجدّية مع الحالات التي تدعي تعرضها لاي نوع من التعذيب وسوء المعاملة، ويؤدي هذا إلى استمرارية هذه الانتهاكات دون أي محاسبة للأشخاص المسؤولين. والجدير بالذكر أن العديد من الحالات التي تم تقديم شكاوى بشأنها لا تجد استجابة حقيقية، ما يعكس تقاعص النظام القضائي في تقديم العدالة وحماية الأشخاص من التعذيب وسوء المعاملة.

وتؤكد المجموعة على تزايد حالات التعذيب بشكل خاص عقب الحملة الأمنية التي شنّتها اللجنة الأمنية المشتركة ضد مدينة جنين ومخيمها مطلع شهر كانون الأول 2024، حيث أسفرت الحملة عن مئات المعتقلين. وفي هذا السياق، بقي وضع العديد من المعتقلين مجهولاً فيما يتعلق بما تعرضوا له من تعذيب أثناء اعتقالهم وخلال فترة احتجازهم، حيث تم تصويرهم من قبل الأجهزة الأمنية ونشر صورهم في وسائل الإعلام بشكل متعمد يظهرهم في وضع مهين وغير إنساني، بالإضافة لخلق حالة من الرهبة والخوف لكل شخص يحاول ممارسة أي شكل من أشكال حرية الرأي والتعبير وممارسة الحقوق الدستورية المكفولة خوفاً من تعرضه للعنف والاضطهاد، وهو ما يعكس انتهاكاً جسيماًوواضحاً لحقوق الإنسان.

ترى «مجموعة محامون من أجل العدالة» أن استمرار هذه الانتهاكات، وتحديدًا التعذيب و/أو سوء المعاملة، يعود بشكل أساسي إلى غياب المساءلة وعدم وجود آليات فعالة لمحاسبة المسؤولين. لذلك، يُوصى بتعزيز آليات المراقبة المستقلة لمراكز التوقيف، وضمان التحقيقات الجادة في حالات التعذيب من قبل جهات مستقلة، وإحالة المتورطين في جرائم التعذيب وسوء المعاملة للتحقيق والمحاكمة،كما ينبغي أن تُنفذ السلطة الفلسطينية التزاماتها تجاه اتفاقية مناهضة التعذيب بشكل فعّال، وتعمل على تفعيل القوانين المتعلقة بحماية حقوق المعتقلين وعدم تعريضهم لأي نوع من أنواع التعذيب و/ أو سوء

المعاملة، وضمان محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

- **رابعاً: الحراكات المجتمعية ومتابعتها القانونية**

على مدار السنوات الأخيرة الماضية، شهد الوضع الجماهيري في فلسطين انتشاراً واسعاً لما يعرف بالحراكات المجتمعية التي تهدف إلى محاربة الفساد والمطالبة بالحقوق، ومن بين تلك الحراكات والقضايا الهامة التي تابعتها «مجموعة محامون من أجل العدالة» ووفرت لها المساعدة والمساندة القانونية، حراك المعلمين، حراك «بكفي يا شركات الاتصالات»، حراك الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها.

حراك «بكفي يا اتصالات"

حراك «بكفي يا اتصالات» يُجسد تحديات حقوقية وقانونية تتعلق بحرية التعبير والمطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية وحماية المستهلك. تُواصل «مجموعة محامون من أجل العدالة» متابعة هذا الحراك منذ انطلاقته في عام 2017، وتستمر في رصد تطوراته،وتركز القضية على محاكمة مجموعة من النشطاء الذين نادوا بضرورة تخفيض أسعار خدمات الاتصالات المرتفعة في فلسطين، وذلك في إطار مطالبات تهدف إلى حماية حقوق المستهلكين. في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، انعقدت آخر جلسة لمحاكمة النشطاء (جهاد عبدو، عز الدين زعول، وموسى القيسي)، في محكمة صلح رام الله،ويُتهم هؤلاء النشطاء بالذم بناءً على شكوى تقدمت بها شركة الاتصالات الفلسطينية «بالتل»، نتيجة لنشاطهم الاجتماعي والنقابي في المطالبة بتخفيض الأسعار وضمان الالتزام بقوانين وأنظمة حماية المستهلك.

واستكمالاً لإجراءات محاكمة المتهمين في هذه القضية وافقت محكمة صلح

رام الله في 18 نيسان/ أبريل 2024 على طلب وكيل الدفاع استدعاء الشهود، بما في ذلك رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية. رغم تراجعها في وقت سابق على طلب وكيل الجهة المشتكية (شركة الاتصالات)، الذي ادعى أن استدعاء الشهود يهدف إلى المماطلة والتسويف في سير القضية.

تُعتبر هذه الجلسة استكمالاً للجلسة السابقة، حيث تم تمكين القاضي من التدقيق في مذكرة «حصر البينة» المتعلقة بشهادات الدفاع التي يعتزم المتهمون تقديمها، وذلك في إطار تعزيز موقفهم الدفاعي أمام المحكمة،ويُذكر أن محكمة صلح رام الله كانت قد وافقت في 18 نيسان/ أبريل 2024 على استدعاء شهود الدفاع، بما في ذلك رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية، ومع ذلك، تراجعت المحكمة عن هذا القرار في جلسة 30 حزيران/ يونيو 2024 بناءً على طلب وكيل الجهة المشتكية (شركة الاتصالات)، الذي ادعى أن استدعاء الشهود يهدف إلى المماطلة والتسويف في سير القضية.

وتُعبّر «مجموعة محامون من أجل العدالة» عن قلقها الشديد من أي قرار قد يصدر مستقبلاً تحت تأثير نفوذ الشركة يمنع استدعاء الشهود، مما سيؤثر سلباً على ضمانات المحاكمة، مما سيؤثر سلباً على ضمانات المحاكمة العادلة. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني والأفراد في مراقبة المحاكمة لضمان أن جميع الضمانات القانونية متاحة للنشطاء وأن حق الدفاع لا يُنتقص منه.

علماًأن هذه الجلسة هي الجلسة الأولى للدفاع، لتقديم بيناته الدفاعية في القضية المنظورة منذ عام 2020، وقد استغرق تقديم بينة النيابة العامة والجهة المشتكية ما يزيد عن أربع سنوات، وهو ما تعتبره المجموعة انتهاكاً صارخاً لضمانات المحاكمة العادلة، فضلاً عن تسويف القضية بشكل مجحف بحقوق المتهمي،وترى المجموعة أن هذه القضية بمثابة اختبار حقيقي لنظام العدالة في فلسطين في ضوء حماية حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم، والمطالبة بحقوقهم الاجتماعية التي يكفلها القانون الأساسي الفلسطيني والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والذي تم إقراره كجزء من منظومة القوانين الوطنية التي تكفل وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بموجب القرار بقانون رقم (23) لسنة 2023م بنشر

العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة.

حراك المعلمين

تواصـل أجهـزة السـلطة التنفيذيـة ممارسـاتها القمعيـة التـي تسـتهدف العمـل النقابـي فـي الضفـة الغربيـة المحتلـة، فـي مخالفـة صريحـة لمـا نـص عليـه القانون الأساسـي الفلسـطيني، الـذي أقـر حمايـة دسـتورية لهـذا الحـق، ممـا يضمـن عـدم المسـاس بـه، لكـن ذلـك لـم يوفـر حمايـة فعليـة لحـراك المعلميـن الموحـد، الـذي انطلـق للمطالبـة بصيانـة حقـوق المعلميـن والمطالبـة بحقوقهـم فـي الضفـة الغربيـة المحتلة،وتشـير المجموعـة إلـى الجهـود التـي بذلتهـا السـلطة التنفيذيـة لإعاقـة تشـكيل نقابـة مسـتقلة للمعلميـن، بمـا فـي ذلـك امتنـاع وزارة العمـل عـن تسـهيل الحصـول علـى الترخيـص الـلازم لتشـكيل النقابـة عـام 2016، وإحالـة بعـض المعلميـن إلـى التقاعـد المبكـر لعرقلـة تشـكيل نقابـة معلميـن منتخبـة.

فـي ضـوء ذلـك، بـدأ حـراك المعلميـن الموحـد بتبنـي المطالـب النقابيـة للمعلميـن وأصبـح لـه تأثيـر واضـح فـي صفوفهـم، إلا أن السـلطة التنفيذيـة حاولـت إجهـاض هـذا الحـراك وشـنت حملـة اسـتدعاءات واعتقـالات ضـد بعـض المعلميـن علـى خلفيـة نشـاطهم النقابـي، بالإضافـة إلـى تنقـلات تعسـفية قامـت بهـا وزارة التربيـة والتعليـم، وشـملت المئـات مـن المعلميـن وخصومـات ماليـة عقابيـة بحـق الكثيريـن، كمـا تمـت إحالـة العديـد منهـم للتقاعـد المبكـر.

تابعـت «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» مـا تعـرض لـه حـراك المعلميـن منـذ بدايـة نشـاطه ومـا زالـت مسـتمرة فـي تقديـم الدعـم والمسـاندة القانونيـة لهـذا الحـراك، حيـث تقـوم المجموعـة بتقديـم استشـارات قانونيـة مجانيـة للعديـد مـن

المعلمين الذين تعرضوا للاعتداءات والانتهاكات والعقوبات التأديبية بحقهم مثل الاستدعاء والاعتقال والنقل والإحالة إلى التقاعد أو الخصم من الرواتب.

- **خامساً: التدخل العاجل في تشكيل نقابة موظفي القطاع العام**

يشكل القانون الأساسي الفلسطيني الأساس الدستوري للعمل النقابي في فلسطين، حيث يضمن الحق في التنظيم النقابي وفق المادة 25 من القانون، ورغم عدم وجود قانون خاص لتنظيم العمل النقابي،فقد صدرت قوانين جديدة تؤكد على حق تنظيم وتأسيس النقابات، ومن بينها القرار بقانون رقم 18 لسنة 2023 بشأن نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر بتاريخ 16 أيلول/ يوليو 2023م، وأيضا القرار بقانون رقم 23 لسنة 2023م، بنشر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر بتاريخ 16 أغسطس/ آب 2023.

منذ انضمام السلطة الفلسطينية إلى العهدين الدوليين عام 2014، تم تعزيز هذا الانضمام من خلال إقرار قوانين تعتبر العهدين جزءاً من منظومة القوانين الوطنية التي تنظم الحقوق والحريات العامة، وخاصة حق تشكيل النقابات وممارسة العمل النقابي بحرية ودون أي قيود. ولضمان أن لا يبقى انضمام دولة فلسطين إلى العهدين الدوليين مجرد إجراء شكلي يتناقض مع الواقع العملي، يجب أن يتم النظر في تشكيل وتنظيم النقابات ضمن المفاهيم الحديثة التي رسخها القانون الأساسي الفلسطيني والقوانين الوطنية المعتمدة، والتي أقرها رئيس السلطة التنفيذية في ظل حالة الضرورة، بسبب استمرار تغيب

دور السلطة التشريعية عن القيام بعملها التشريعي،بما يتماشى مع الإطار القانوني الذي يضمن تنظيم هذا الحق وحمايته بشكل فعّال.

جهود تشكيل نقابة موظفي القطاع العام

تواصل الجهود منذ عام 2023 لتشكيل نقابة لعمال القطاع العام الفلسطيني بعد حل نقابة الموظفين العموميين في 2014، رغم استيفاء اللجنة التأسيسية للشروط القانونية وتقديم أوراقها لوزارة العمل، قوبل الطلب بالرفض في أيار/ مايو 2023، ما أدى إلى استمرار الفراغ النقابي في القطاع العام، ورغم غياب قانون تفصيلي لتنظيم العمل النقابي، تلقت وزارة العمل طلبات تأسيس النقابات بشكل تدريجي، لكن بعد عام من تقديم الأوراق وتجاهل ملاحظات اللجنة التأسيسية، بقي الطلب معلقاً. في ظل هذا الرفض، نظمت اللجنة التأسيسية احتجاجات سلمية، لكنها قوبلت بالتهديدات والعقوبات ضد المشاركين، بالإضافة إلى المضايقات والتحريض من أجهزة السلطة التنفيذية، حيث تم اعتقال بعض الأعضاء ونقلهم تأديبياً.

من جهتها، تعتبر «مجموعة محامون من أجل العدالة» العمل النقابي حقاً دستورياً، وتدعم جهود اللجنة التأسيسية بتقديم الدعم القانوني والمساعدة في التقاضي،وتسعى المجموعة إلى تقديم مذكرات قانونية لوزارة العمل توضح الأساس القانوني للتمثيل النقابي استناداً إلى انضمام السلطة الفلسطينية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تسريع الاعتراف بتأسيس النقابة. كما تقدم استشارات قانونية لأعضاء الهيئة التأسيسية لتوضيح الإجراءات القانونية اللازمة في حال استمرار الرفض من الوزارة.

علاوة على ذلك، تقدم المجموعة التمثيل القانوني أمام الجهات الرسمية في حال تعرض الأعضاء للاعتقال أو الاعتداء من أجهزة السلطة التنفيذية بسبب نشاطهم النقابي، كما تمثلهم أمام المحكمة الإدارية في حال استمرار رفض الوزارة اعتماد النقابة ومنحها إذن فتح الحساب البنكي، وهو خطوة أساسية لبدء عمل النقابة،وتقدم الدعم القانوني في حال تعرض أي عضو من أعضاء اللجنة التأسيسية للتهديدات أو الاعتقالات بسبب نشاطهم النقابي، وتنظم تدريبات متخصصة في العمل النقابي وفقاً للقانون الفلسطيني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

كما تعمل المجموعة على تعزيز تأسيس النقابة عبر دعمها والمناصرة لها، من خلال إشراك مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية لدعم تأسيس نقابة موظفي القطاع العام، وتستهدف المجموعة صياغة مذكرة تفاهم مع اللجنة التأسيسية لتحديد احتياجات الأعضاء وتطوير آليات عمل لتحقيق هدف التأسيس في بيئة حقوقية آمنة، بما يضمن بناء قدرات حقوقية داخل النقابة توازن

بيـن أهدافهـا ومصلحـة الوظيفـة العمومية،وتواصـل المجموعـة تقديـم الدعـم القانونـي لضمـان تأسيس نقابـة مسـتقلة تعكـس حقـوق موظفـي القطـاع العـام الفلسـطيني.

تُمثـل الأنشـطة الاسـتراتيجية لـ «مجموعـة محامـون مـن أجـل العدالـة» ركيـزة أساسـية فـي تعزيـز حقـوق الإنسـان وحمايتهـا، حيـث تسـهم بشـكل فعـال فـي مواجهـة التحديـات القانونيـة والاجتماعيـة والسياسـية التـي تواجـه الأفـراد مـن مختلـف الفئـات خـلال ممارسـتهم لحقوقهـم التـي كفلهـا القانـون الوطنـي ونصـت عليهـا المواثيـق الدوليـة، مـن خـلال هـذه الجهـود، تسـعى المجموعـة إلـى إحـداث تأثيـر إيجابـي فـي المجتمـع وتعزيـز مبـدأ العدالـة. وفـي المحـور التالـي، سنسـلط الضـوء علـى الإنجـازات والنتائـج التـي حققتهـا المجموعـة فـي مسـيرتها الحقوقيـة والمهنيـة خـلال العـام 2024، إضافـة إلـى دورهـا فـي بـذل مـا تسـتطيع

من جهد من أجل تقديم المساعدة القانونية للمتضررين من اعتداءات الاحتلال في مدن الضفة الغربية المحتلة.

المحور الثاني: الإنجازات والنتائج: مسيرة حقوقية ومهنية في مواجهة التحديات

شكلت حرب الإبادة الجماعية التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في الأشهر الأخيرة من عام 2023، ولا تزال مستمرة، مرحلة حاسمة من حيث التحديات والانتهاكات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في ظل التصعيد العسكري المستمر من قبل قوات الاحتلال. وفي هذا السياق، لعبت العديد من المنظمات الحقوقية، بما في ذلك «محامون من أجل العدالة»، دوراً

مهماً في توثيق هذه الانتهاكات والآثار المترتبة عليها على مختلف الأصعدة. من خلال هذه الجهود القانونية، سعت المجموعة إلى تسليط الضوء على ما يواجهه الشعب الفلسطيني من انتهاكات لحقوق الإنسان وتقديم الدعم القانوني للمجتمع الفلسطيني في ظروف الحرب.

- **أولاً: متابعة انتهاكات حقوق الإنسان في المدن الفلسطينية والمخيمات خلال الحرب**

تصاعدت الانتهاكات ضد حقوق الإنسان في المدن الفلسطينية والمخيمات خلال فترة الحرب على قطاع غزة، بينما استمر التصعيد العسكري في غزة، استمر الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، مثل الاعتقالات التعسفية، المداهمات للمنازل، فرض القيود على حرية التنقل، وتدمير البنية التحتية في المدن والمخيمات،ولم تقتصر الانتهاكات على الاحتلال الإسرائيلي فحسب، بل شملت أيضاً الحملة العسكرية القمعية التي شنّتها أجهزة السلطة الفلسطينية في مخيم جنين تحت شعار «حماية وطن»، والتي أسفرت عن انتهاكات طالت الحق في الحياة وحقوق الإنسان الأساسية، والتي أسفرت عن قتل 13 مواطن فلسطيني.

كما تم قمع الحق في حرية الرأي والتعبير، حيث جرى استهداف المظاهرات السلمية التي خرجت في مختلف مدن الضفة الغربية المحتلة للتنديد بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة،وأسفر ذلك عن اعتقالات تعسفية واعتداءات جسدية طالت المتظاهرين، من رجال ونساء وحتى الأطفال، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية التي تضمن الحقوق الأساسية للإنسان وتجاوز لكافة الحدود والقيم المجتمعية.

- **انتهاك حقوق المواطنين والمعتقلين خلال حملة السلطة الفلسطينية**

‹حماية وطن› ضد مخيم جنين

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2024، أطلقت الأجهزة الأمنية الفلسطينية حملة «حماية وطن» في مدينة جنين ومخيمها بهدف استعادة السيطرة على المخيم من «الخارجين عن القانون»، وفقاً للبيان الرسمي، وقد أسفرت الحملة عن العديد من الاعتقالات التي طالت أفراداً لم يكونوا متورطين في ممارسات عدوانية، حيث تم توثيق العديد من الانتهاكات القانونية وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تابعت مجموعة «محامون من أجل العدالة» العديد من الحالات الموثقة التي تم اعتقال أصحابها في ظروف مشبوهة، حيث تراوحت التهم الموجهة إليهم بين «حيازة سلاح غير مرخص» واتهامات تتعلق بمنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو علاقات أسرية مع أشخاصتعتبرهم أجهزة أمن السلطة الفلسطينية مطلوبين للاعتقال.

خلال الحملة، رصدت المجموعة انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للمعتقلين، تمثلت في عدم توفير ضمانات المحاكمة العادلة، حيث تم احتجاز العديد من المعتقلين لفترات طويلة دون محاكمة أو تحديد أماكن احتجازهم، مما منع المحامين وأسر المعتقلين من الوصول إليهم. بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق حالات تعرض فيها المعتقلون للتعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيق، فضلاً عن عمليات النقل غير القانونية للمعتقلين إلى مدن أخرى مثل سلفيت ونابلس ورام الله، وهو ما يعكس تجاهلاً لحقوقهم القانونية، كما تم نشر صور وفيديوهات مهينة للمعتقلين على وسائل الإعلام بهدف التحريض والتخويف، في انتهاك لكرامتهم الإنسانيةبالإضافة لاستخدام أساليب التعذيب و/ أو إساءة المعاملة.

تواصل مجموعة «محامون من أجل العدالة» المطالبة بوقف الاحتجاز التعسفي وضرورة تطبيق قرارات المحاكم المتعلقة بالإفراج عن المعتقلين، كما تدعو السلطات الفلسطينية إلى التحقيق الفوري في الانتهاكات المرتكبة ضد المعتقلين، خاصة التعذيب وسوء المعاملة. علاوة على ذلك، تطالب المجموعة بالالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها دولة فلسطين، وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتعتبر المجموعة الحملة الأمنية «حماية وطن» بمثابة انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، ويجب اتخاذ تدابير فورية لضمان حقوق

المعتقلين وحمايتها، مع ضرورة ضمان محاكمة عادلة ومتوافقة مع المعايير الدولية.

وكما ترى المجموعة أهمية ملاحقة ومحاسبة المتورطين في جرائم القتل التي خلفت خلال الحملة المذكورة ما يقارب 6 وفيات، وتحويل منازل مواطنين لثكن عسكرية بعد طرد السكان منها.

- **قمع المظاهرات السلمية التضامنية مع سكان قطاع غزة بسبب استمرار الحرب**

في أواخر عام 2023 وخلال عام 2024، قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بتقييد وحظر الأنشطةوالتظاهرات الشعبية السلمية التي انطلقت في العديد من المدن الفلسطينية، في محاولة للحد من تفاقم الوضع وتأثيراته المحتملة، وقد استهدفت هذه المظاهرات احتجاجات سلمية شارك فيها عدد كبير من المواطنين الذين عبّروا عن استنكارهم لحرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها دولة الإحتلال الإسرائيلي ضد أهالي قطاع غزة، إلا أن هذه المظاهرات قوبلت بإجراءات قمعية تتعارض مع الحق في التجمع السلمي الذي كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن الحق في التظاهر السلمي كجزء أساسي من حرية التعبير التي نص عليها القانون الأساسي الفلسطيني في المادة 19 منه.

وإن القمع الذي مارسته الأجهزة الأمنية شمل استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص الحي في بعض الحالات، كما جرى تفريق المتظاهرين بالقوة، مما أدى إلى مواجهات في بعض الأماكن بين أجهزة امن السلطة والمتظاهرين، استمرت الأجهزة الأمنية في استخدام القوة لتفريق مسيرات أخرى في رام الله وجنين، حيث تم إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين الذين كانوا يعبرون عن احتجاجهم ضد الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة، مطالبين بوقف الحرب وانتقاد سياسات السلطة الفلسطينية تجاه قطاع غزة.

- **انتهاك الحق في الحياة**

تفاقمت الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق المواطنين في مختلف المدن والمحافظات. حيث وثقت «مجموعة محامون من أجل العدالة» سلسلة من الجرائم الخطيرة التي استهدفت الحق في الحياة، حيث أسفرت عن مقتل ثلاثة عشر مواطناً على الأقل، إضافة إلى إصابة آخرين جراء القمع العنيف للتظاهرات السلمية التي خرجت نصرة لغزة وأهلها، أو جراء إطلاق نار عشوائي وغير مبرر أثناء عمليات الاعتقال غير القانونية التي تمت دون أوامر قضائية.

على الرغم من مرور أكثر من عام على هذه الانتهاكات، فإن التقاعس

المستمر في فتح تحقيقات جنائية جدية وشفافة يعكس عجزاً مروعاً عن ضمان العدالة،وإن غياب المحاسبة وفرض العقوبات على المسؤولين عن هذه الجرائم والمتورطين في ارتكابها يعزز ثقافة الإفلات من العقاب، ويهدد بتقويض مبدأ سيادة القانون،وهذا الوضع يشكل تراجعاً خطيراً في احترام حقوق الإنسان ويفتح الباب أمام استمرار هذه الانتهاكات دون رادع، مما يفرض ضرورة ملحة لتحرك حقيقي لضمان المحاسبة وتحقيق العدالة.

إلا أن انتهاك الحق في الحياة لم يقتصر على الضحايا المدنيين فقط، بل امتد ليشمل أيضاً العناصر التابعة للأجهزة الأمنية، حيث تم قتل ثلاثة من عناصر الأمن خلال الاشتباكات المسلحة التي شهدتها الضفة الغربية المحتلة خلال الفترة الماضية. إن مقتل هؤلاء الأفرادنتيجة للتصعيد العنيف يعكس تدهوراً خطيراً في تطبيق القوانين وسيادة العدالة، هؤلاء الضحايا كانوا جزءاً من المؤسسات الأمنية الفلسطينية، وذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال تجاوز حقهم في الحياة أو استخدام القوة المفرطة ضدهم،وقتلهم يمثل انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة الذي يجب أن يحميه القانون بغض النظر عن الظروف،وإن هذه الحوادث تؤكد الحاجة الماسة لإجراء تحقيقات شفافة ومستقلة لتحديد المسؤوليات ومحاسبة كل من تورط في هذه الانتهاكات، بما يعيد الاعتبار لمبدأ العدالة وسيادة القانون.

- **الاعتداء على الصحفيين والحريات الإعلامية**

تتابع «مجموعة محامون من أجل العدالة» بقلق بالغ الحملة التصعيدية الممنهجة التي تشنها أجهزة السلطة الفلسطينية ضد الحقوق والحريات الإعلامية منذ بداية ديسمبر 2024، والتي تزامنت مع الحملة الأمنية في مخيم جنين،وتركزت الحملة على الصحفيين/ات، من بينهم الصحفيين «ل. ج» و«محمد الأطرش» من فضائية الجزيرة، حيث تعرضا للتحريض من صفحات موالية للأجهزة الأمنية، كما تعرض الصحفي «ل. ج» للاعتداء الجسدي والاعتقال أثناء قيامه بعمله الصحفي في مدينة طولكرم. في بداية 2025، أصدر النائب العام قراراً بحظر تام لنشاط فضائية الجزيرة في الضفة الغربية المحتلة، وهو القرار الذي أيدته محكمة صلح رام الله، واعتبر أن الفضائية ومواقعها الإلكترونية تهدد الأمن القومي وتحرض على ارتكاب الجرائم.

إلى جانب ذلك، وثقت المجموعة أيضاً اعتقال الصحفيين ««س. خ»، و«م.م»، و«صلاح الدين أبو حسن» على خلفية عملهم الصحفي، بالإضافة إلى احتجاز الصحفي «ع.أ» من قبل جهاز الأمن الوقائي في نابلس. كما رصدت المجموعة الاعتداء واعتقال عدد من الصحفيين خلال عام 2024 طال 10 صحفيين منذ بداية العام بالإضافة لخمسة صحفيين تعرضوا للاعتقال او الاعتداء منذ مطلع ديسمبر/2024.

كما لوحظ تصاعداً في الملاحقات والاعتقالات ضد الصحفيين/ات، حيث استدعي بعضهم للتحقيق من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، بما في ذلك جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة،وترى «مجموعة محامون من أجل

العدالة» أن استمرار هذه الحملةالممنهجة يعد انتهاكاً للقانون الأساسي الفلسطيني،وقانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر، فضلاً عن مخالفته الواضحة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.وتدعو المجموعة إلى وقف ملاحقة الصحافيين/ات واستدعائهم/ن للتحقيق على خلفية عملهم/ن الصحفي، وإلغاء قرار حظر فضائية الجزيرة، وضمان حرية الصحافة دون قيود.

- **ثانياً: جهود استثنائية لحماية حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات خلال الحرب**

بالإضافة إلى الأعمال الأساسية التي تقوم بها «مجموعة محامون من أجل العدالة» في سبيل حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، قدمت المجموعة خلال الشهور الأولى من حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، جهوداً استثنائية في توثيق الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان. ركزت المجموعة على توثيق الجرائم الإسرائيلية والممارسات الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، حيث قامت بتوثيق الاعتداءات المستمرة من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية وتدمير الممتلكات وتهجير السكان، كما وثقت المجموعة الاعتداءات على التجمعات البدوية في المناطق المهددة بالتوسع الاستيطاني، حيث رصدت عمليات التهجير القسري، وهدم المنازل، واستهداف الأراضي الزراعية في الأغوار الفلسطينية، ونتيجة الضغوط الصعبة التي مارستها سلطات الأحتلال على الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، قامت المجموعة بزيارة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال للإطمئنان على أحوالهم الصحية الجسدية والنفسية، وتوثيق الانتهاكات التي تعرضوا لها، مثل التعذيب والتجويع وسوء المعاملة، واستخدمت المجموعة الأدلة والشهادات التي جمعتها للضغط على المجتمع الدولي عبر تقديم تقارير للمنظمات والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية، بهدف زيادة الدعم والمناصرة لحقوق الفلسطينيين.

بعد استعراض الإنجازات والنتائج التي حققتها «مجموعة محامون من أجل العدالة» في مسيرتها الحقوقية والمهنية، نجد أن هذه الإنجازات لم تأتِ دون مواجهة العديد من التحديات، فبالرغم من الدور المهم الذي تقوم به المجموعة في الدفاع عن حقوق الإنسان، إلا أنها تعرضت للعديد من محاولات التحريض ضدها. في المحور التالي، سنتناول التحديات والعقبات التي واجهت المجموعة نتيجة لهذه الحملات التحريضية، وكيف أثرت هذه المحاولات على عملها وجهودها في سبيل تحقيق العدالة وحماية الحقوق.

المحور الثالث: التحريض ضد «مجموعة محامون من أجل العدالة»: التحديات والعقبات

تتعرض «مجموعة محامون من أجل العدالة» لتحريض مستمر ودائم منذ بداية نشاطها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وقد اختلفت مستويات هذا التحريض على مر السنوات، حيث شهدت المجموعة فترات من انخفاض التحريض وأخرى شهدت ارتفاعاً كبيراً، وهو ما يرتبط بشكل وثيق بحالة حقوق الإنسان في المدن الفلسطينية وظروفها السياسية والاقتصادية، ورغم أن هذا التحريض قد مر بتقلبات، فقد تمكّنت المجموعة من توثيق العديد من الحالات خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص، في العام 2024، رصدت المجموعة زيادة ملحوظة في مستوى التحريض ضدها،ويتخذ هذا التحريض أشكالاً متعددة تتفاوت في شدتها وطرق تنفيذها، وكان له تأثير على عمل المجموعة وأنشطتها.

وتواجه المجموعة تحديات جمة في سياق عملها الحقوقي والإنساني، خاصة في ظل الظروف السياسية والقانونية المعقدة التي تحيط بالنضال الفلسطيني. منذ تأسيسها، كانت المجموعة هدفاً لعدد من الحملات التحريضية التي تهدف إلى تقويض عملها، وتشويه سمعتها، وإعاقة جهودها في الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية. هذه الحملات، التي تأتي من أطراف مختلفة، تتنوع بين الهجمات الإعلامية والتحريض على أفراد المجموعة، فضلاً عن الضغوط السياسية والقانونية التي تسعى إلى تقييد قدرتها على ممارسة عملها بحرية وأمان.

وارتبط التحريض الذي تتعرض له المجموعة بشكل متفاوت مع تطور خطاب الكراهية والعنف الذي صدر عن العديد من الشخصيات الرسمية وبشكل خاص ضد المجموعة، كان يتبع ذلك حملات منظمة لإقصاء عمل المجموعة والتحريض ضد عملها لمنع رصد الانتهاكات التي تقوم بها أجهزة السلطة التنفيذية ضد حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

إن التحريض المستمر ضد المجموعة لا يمثل مجرد تهديد نظري، بل يعكس محاولة ممنهجة لتدمير أي قوة حقوقية، تسعى لفضح الانتهاكات والممارسات القمعية التي تطال حقوق الإنسان في كافة مناطق الضفة الغربية المحتلة، حيث يتم استغلال وسائل التواصل الإجتماعي المختلفة، لشن هجمات منظمة ضد المجموعة وأعضائها من محاميين/ات وحقوقيين/ات وباحثين/ات، هذه الهجمات غالباً ما تتخذ من الأساليب المضللة وتوجيه التهم الباطلة سلاحاً لتشويه الحقائق وإخفاء الانتهاكات التي ترصدها المجموعة.

وبالإضافة إلى الهجمات عبر المنصات الرقمية، يواجه أعضاء المجموعة تهديدات حقيقية من قبل السلطات الرسمية والأجهزة الأمنية، التي تسعى إلى الحد من قدرتهم على تنفيذ مهامهم القانونية والإنسانية وعرقلة عملهم، هذه التحديات تستدعي موقفاً حاسماً من أجل حماية حرية التعبير عن الرأي واستقلالية المنظمات الحقوقية.

وهذه العقبات والتحديات لا تقتصر فقط على ما تتعرض له المجموعة من قبل الأجهزة التنفيذية للسلطة الفلسطينية وإنما أيضا هناك عقبات إضافية نتيجة الاحتلال، حيث تعرضت المحامية ديالا عايش وهي أحد أعضاء المجموعة

الفاعلين، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي في 17 كانون الثاني/ يناير 2024، حيث تم اعتقالها أثناء مرورها عبر أحد الحواجز العسكرية، دون توجيه أي تهم لها، وتحويلها للاعتقال الاداري. كما تم منعها من التواصل مع محاميها أو أسرتها، وتعرضت للاعتداء والتهديد من قبل الجنود أثناء اعتقالها، وظلت قيد الاحتجاز دون أي حق في التواصل مع محاميها. وتجدر الإشارة إلى أن المحامية ديالا حصلت على جائزة «فهرس الرقابة-حرية التعبير» في لندن، تقديراً لجهودها المتميزة في الدفاع عن حقوق الإنسان.

التحديات والعقبات التي تواجه «مجموعة محامون من أجل العدالة»:

1. التشويه والتحريض: تستهدف حملات التحريض المستمرة بث أخبار مضللة، من خلال نشر معلومات مغلوطة ومحاولة تشويه دورها،ويتم توجيه هذه الهجمات من أجل التضييق على عمل المجموعة الذي يفضح الممارسات القمعية والانتهاكات المستمرة التي تطال حقوق الإنسان الفلسطيني من صحافيين/ات، نشطاء/ات، طلاب/ات جامعات، معلمين/ات، مدافعين/ات عن حقوق الإنسان، نساء، رجال وأطفال،حيث رصدت المجموعة عشرات من حالات التحريض عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما بين التشهير والتهديد بالقتل والوعيد وإطلاق عبارات التخوين.

بالإضافة إلى استمرار التحريض على المجموعة داخل مراكز التوقيف، حيث سجلت المجموعة عشرات الحالات التي يتم فيها تحريض المعتقلين الموقوفين على عزل المجموعة و/أو محامي المجموعة عن المتابعة القانونية والترافع عنهم أمام النيابات والمحاكم الفلسطينية، حتى بلغ الأمر مساومة المعتقل على عزل المجموعة مقابل الإفراج عنه.

2. التهديد بالاعتداء والقتل:تتلقى «مجموعة محامون من أجل العدالة» العديد من التهديدات بالاعتداء والقتل، وآخرها في شهر أيار/ مايو 2024، حيث تعرض المحامي «مهند كراجة»، مدير المجموعة، للتهديد بالقتل عبر مواقع التواصل الاجتماعي من قبل مجموعات مرتبطة بالأجهزة الأمنية الفلسطينية، هذه التهديدات تمثل هجوماً على حقوق الإنسان وحرية ممارسة العمل القانوني.

طالبت المجموعة باتخاذ إجراءات فورية لحماية المحامي «كراجة» وضمان سلامته، وأكدت عزمها على مواصلة العمل في خدمة العدالة وحقوق الإنسان، وعدم التراجع أمام أي تهديدات تهدف إلى إسكات صوتها أو تقييد حريتها في ممارسة عملها بحرية ونزاهة.

وقد قدم المحامي «كراجة» شكوى رسمية إلى مكتب النائب العام بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 2024 بشأن هذه التهديدات، إلا أن النيابة العامة لم تتخذ أي إجراء في الشكوى المقدمة حتى تاريخه. وعليه، قامت المجموعة بتوجيه شكوى إلى وزارة الداخلية توضح فيها ما يتعرض له المحامي «كراجة» من تهديد وتحريض وتشويه عبر المنصات الرقمية، والشكوى المقدمة للنيابة العامة التي لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها، ورغم ذلك، لم تتخذ وزارة الداخلية أي إجراءات ولم تتلقَّ المجموعة أي رد حولها حتى الآن.

3. المراقبة والتتبع:رصدت المجموعة العديد من محاولات الاختراق الإلكتروني التي استهدفت أعضائها، بما في ذلك محاولات قرصنة واختراق حسابات إلكترونية، كما تؤكد المجموعة أنها تعرضت للتتبع الإلكتروني والمتابعة المباشرة من قبل أفراد أمنيين ومستخدمين مدنيين، بشكل ملحوظ، وفي هذا السياق، تم توثيق حالات تعرض المجموعة للمراقبة من قبل مندوبين للأجهزة الأمنية في مناسبات متعددة.

4. التعامل غير اللائق داخل مراكز الأمن: تعرض محامو «مجموعة محامون من أجل العدالة» لمعاملة غير لائقة من قبل عناصر الشرطة داخل مراكز التوقيف أثناء تأديتهم لعملهم القانوني، فقد تم حرمانهم من ممارسة مهامهم بشكل طبيعي في بعض الأحيان، بما في ذلك منعهم من التواصل مع موكليهم أو تأخير إجراءاتهم القانونية دون مبرر،ومنع دخول محاميين المجموعة بعض مراكز التوقيف خاصة جهاز المخابرات والأمن الوقائي واللجنة المشتركة، وعدم تمكين المجموعة من معرفة أماكن تواجد المعتقلين الذين تتابعهم المجموعة، وعدم وجود آلية لدى الأجهزة الأمنية لتسهيل معرفة أماكن اعتقال وتوقيف الأشخاص،وفي حالات أخرى، تعرض المحامون للإهانة أو التهديدات أثناء دخولهم مراكز التوقيف أو أثناء وجودهم داخلها،هذه التصرفات تهدد استقلالية المحامين وحقوقهم في أداء مهامهم بكفاءة، وتعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الدفاع المقررة بموجب القانون الأساسي الفلسطيني والمواثيق الدولية والقوانين المحلية.

5. الامتناع عن تنفيذ قرارات الإفراج: من أبرز العقبات التي تواجه «مجموعة محامون من أجل العدالة» في عملها هو امتناع الأجهزة الأمنية عن تنفيذ قرارات الإفراج الصادرة عن المحاكم الفلسطينية، إلى جانب استمرار ظاهرة الاعتقال التعسفي والتوقيف على ذمة المحافظين أو على ذمة رئيس الجهاز الأمني. حيث تتكرر حالات عدم احترام قرارات القضاء من قبل بعض الأجهزة الأمنية، مما يعطل تحقيق العدالة ويعكس تدهوراً في احترام سيادة القانون، كما أن التوقيف غير القانوني من قبل الجهات

الأمنية دون أي سند قانوني، سواء كان على ذمة المحافظين أو بناءً على أوامر رؤساء الأجهزة الأمنية، يعكس تجاوزاً لصلاحياتهم ويعرض حقوق الأفراد لخطر حقيقي، هذا التحدي يشكل عائقاً كبيراً أمام المجموعة في سعيها لحماية حقوق المعتقلين وضمان حقوقهم القانونية، ويضعها في مواجهة مباشرة مع السلطة التنفيذية التي يجب عليها الالتزام بتنفيذ القرارات القضائية واحترام حقوق الإنسان.

6. نقص التمويل: تواجه «مجموعة محامون من أجل العدالة» نقص في التمويل والدعم مما يشكل عقبة أمام تنفيذ أنشطتها القانونية والحقوقية بشكل فعال، حيث يُعد هذا النقص من التحديات التي تواجه المجموعة في توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني والاستشارات للمتضررين،ويحد هذا النقص من قدرتها على توظيف محامين متخصصين، وتوفير الموارد اللازمة لتحسين عملها الميداني، فضلاً عن تأمين احتياجاتها اللوجستية لتوسيع نطاق تأثيرها في مجالات حقوق الإنسان، كما أن قلة التمويل تؤثر سلباً على قدرتها في دعم المشاريع طويلة الأمد.

«مجموعة محامون من أجل العدالة» تبذل جهوداً استثنائية في الدفاع عن حقوق الإنسان رغم التحديات العميقة التي تواجهها، وسط بيئة لا تحترم حقوق الإنسان وينتشر فيها خطاب الكراهية والتحريض ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، ورغم التحريض المستمر والضغوط المتزايدة، فإن المجموعة تواصل مهمتها في تسليط الضوء على الانتهاكات والممارسات القمعية ورصدها وتوثيقها، ساعيةً إلى الحفاظ على استقلالها وحيادها القانوني في مواجهة المحاولات المستمرة للتشويه والتضييق على عملها.

خاتمة

يعكس هذا التقرير الجهود المستمرة التي تبذلها «مجموعة محامون من أجل العدالة» في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين، منها «الحق في حرية الرأي والتعبير، التجمع السلمي، وحرية العمل النقابي وغيرها، وخاصة في ظل التحديات السياسية والحقوقية الكبيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني،ومنذ تأسيسها، وضعت المجموعة نصب أعينها حماية الحقوق الأساسية للفلسطينيين، وواجهت تحديات متنوعة، سواء من خلال توثيق الانتهاكات أو تقديم الدعم القانوني للفئات المتضررة من تلك الانتهاكات التي تمارسها الأجهزة التنفيذية للسلطة الفلسطينية.

وفي سياق الحرب على قطاع غزة، قامت المجموعة بجهود استثنائية في توثيق الجرائم الإسرائيلية والممارسات الاستيطانية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة والممارسات الممنهجة ضد التجمعات البدوية في مناطق الأغوار. علاوة على ذلك، استمرت المجموعة في متابعة أوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وتوثيق الانتهاكات التي يتعرضون لها، لا سيما التعذيب وسوء

المعاملة والتجوع من خلال قيام اعضاء المجموعة بزيارة الأسرى داخل سجون الإحتلال.

وعلى الرغم من الحملات التحريضية والعقبات التي تعرضت لها «مجموعة محامون من أجل العدالة»، بما في ذلك محاولات التقليل من شأن عملها الحقوقي،أثبتت المجموعة قدرتها على الصمود في مواجهة هذه التحديات، ومواصلة تقديم الدعم القانوني للمتضررين، كما نجحت في استخدام الأدلة والشهادات التي جمعتها من أجل تنظيم حملات مناصرة تهدف إلى حماية حقوق الفلسطينيين.

التوصيات

1. مواءمة التشريعات مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية: تُعد مواءمة التشريعات الفلسطينية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تم التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية أمراً بالغ الأهمية، ورغم ذلك، لم يتم تفعيل هذه المعاهدات بالشكل المطلوب، حيث لم يتم مواءمتها بشكل كافٍ مع القوانين المحلية الأخرى مما يعيق التطبيق الفعلي لحقوق الإنسان المنصوص عليها. لذا، من الضروري العمل على تعديل التشريعات المحلية لتتماشى مع المعايير الدولية وضمان تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل كامل مما يعزز حماية حقوق الإنسان في فلسطين، بما في ذلك الالتزام بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك اتفاقية مناهضة التعذيب.

2. الإصلاحات التشريعية والقضائية: ضرورة إقرار قوانين جديدة تواكب التطورات المجتمعية، بما يحترم الحقوق والحريات، وإقرار قانون عقوبات عصري يتماشى مع ضمانات المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى إقرار قانون حق الحصول على المعلومات لتعزيز الشفافية والمساءلة.تعزيز استقلالية القضاء من خلال إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى وإلغاء التدخلات التنفيذية في عمل القضاء، كما يجب مراجعة قانون السلطة القضائية بما يضمن استقلالية القضاة ويكفل العدالة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

3. تعديل قرار بقانون رقم (10) لسنة 2018م بشأن الجرائم الإلكترونية وتعديلاته: من الضروري تطبيق قرار رئاسة الوزراء بتعديل قرار بقانون الجرائم الإلكترونية بما يتوافق مع حقوق الإنسان والمعايير الدولية، يجب أن يتم تعديل القانون بحيث يضمن حماية الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والخصوصية، مع مراعاة عدم استخدامه كأداة لتقييد هذه الحقوق، كما

يجب تعزيز التعاون بين الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة العدل، لضمان توافق التعديلات مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والتأكد من تطبيق القرار بشكل يضمن العدالة والمساواة لجميع الأفراد دون المساس بالحريات العامة.

4. الملاحقة للمواقع الإلكترونية التي تقوم بالتحريض ضد المدافعين/ات عن حقوق الانسان: من الضروري أن تقوم الجهات المعنية بملاحقة المواقع الإلكترونية، مثل تلغرام، فيس بوك، انستغرام وغيره، التي تستخدم منصاتها للتحريض ضد المدافعين/ات عن حقوق الإنسان،ويجب تكثيف الجهود لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف الذي يستهدف هؤلاء المدافعين/ات، وتطبيق القوانين بشكل صارم لملاحقة من يقومون باستخدام هذه المنصات للإضرار بالحقوق الأساسية والحريات العامة.

5. تعزيز حق المحامين في الدفاع عن موكليهم وضمان محاكمة عادلة: من الضروري تسهيل عمل المحامين في التواصل مع موكليهم ومعرفة أماكن احتجازهم بشكل دقيق وآمن، يجب على السلطات المعنية توفير آليات قانونية تسمح للمحامين بزيارة موكليهم في أماكن احتجازهم دون عراقيل، وضمان عدم التلاعب بمعلومات أماكن احتجازهم، كما ينبغي على الجهات الرسمية تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمحتجزين، بما يسهم في تعزيز حق المحامين في الدفاع عن موكليهم وضمان محاكمة عادلة.

6. ضمان تنفيذ قرارات المحاكم وأوامر الإفراج بشكل فوري وفعّال: من الضروري أن تلتزم السلطات التنفيذية بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة، بما في ذلك الإفراج عن الأفراد الذين أصدرت المحاكم قرارات بإطلاق سراحهم، إذ أن عدم تنفيذ هذه القرارات يشكل انتهاكاً للحقوق الأساسية ويقوض سيادة القانون. لذا، يجب على الجهات المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام واستقلالية القضاء وضمان تطبيق العدالة بشكل فاعل وعادل، ويجب اتخاذ إجراءات فاعلة لوقف التوقيف التعسفي بما فيه التوقيف على ذمة المحافظين، والتوقيف على ذمة رئيس الجهاز.

7. تفعيل دور نيابة حقوق الإنسان ولجان التحقيق: من الضروري تفعيل دور نيابة حقوق الإنسان ولجان التحقيق التي تم تشكيلها للتحقيق في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها أجهزة الأمن الفلسطينية، مثل حالات القتل والاعتقالات التعسفية وغيرها من الانتهاكات،ويجب أن تكون هذه اللجان مستقلة وتعزز من مساءلة المسؤولين مع ضمان شفافية الإجراءات القانونية، لضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وملاحقة